البيان
التشريعي
www.albayan.ae

اللجنة العليا للتشريعات
THE SUPREME LEGISLATION COMMITTEE

مرونة واستدامة التشريعات أساس الجاهزية للمستقبل

دبي-البيان

تمثل منظومة العمل الحكومي بكافة مكوّناتها، حجر الأساس لتحقيق التنمية الشاملة والمستدامة للمجتمعات، فهي الدعامة الأولى لبناء اقتصاد تنافسي، ومجتمع متجانس، وتعزيز جودة الحياة وإسعاد الناس. وانطلاقاً من ذلك أدركت دولة الإمارات العربية المتحدة باكراً أهمية تطوير العمل الحكومي، بما يواكب مسيرة استشراف وصنع المستقبل، استلهاماً من الرؤية الثاقبة لقيادتها الرشيدة التي جعلت الحكومة سلطةً لخدمة الناس وليس سلطة عليهم، معتبرة رضا المتعاملين وإسعادهم المقياس الأول لنجاحها.

ريادة

وقال أحمد بن مسحار، الأمين العام للجنة العليا للتشريعات في دبي: «جاءت التجربة الرائدة التي تقودها حكومة الإمارات أنموذجاً يحتذى به، كونها واحدة من الحكومات المتصدرة للمؤشرات العالمية، والتي كانت نتاج الجهود الوطنية السبّاقة للارتقاء بالبنية التشريعية والقانونية، لتواكب متطلبات المسيرة التنموية الطموحة. ولطالما شكّلت المرونة التشريعية إحدى الأولويات الاستراتيجية في دولة الإمارات العربية المتحدة، إيماناً منها بدورها المحوري في تعزيز الجاهزية للمستقبل وإرساء دعائم متينة لقيادة ومواءمة المتغيرات المتسارعة التي يفرضها القرن الـ 21. وتمثل التشريعات المرنة مطلباً ملحّاً لتعزيز تنافسية وجاذبية وقدرة الاقتصاد الوطني على استقطاب الاستثمارات، فضلاً عن تعزيز نمو القطاعات القائمة والجديدة ودفع مسار الابتكار والاستدامة والعلوم والتكنولوجيا».

رؤية

وأضاف: «استلهاماً من الرؤية الثاقبة والتوجيهات السديدة لصاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي، رعاه الله، الذي أكد أن: «مرونة التشريعات وسرعة الإنجازات أسس عملنا»، وضعت اللجنة العليا للتشريعات على عاتقها مسؤولية تطوير العملية التشريعية في دبي، استناداً إلى دعائم المرونة والشفافية والاستدامة، مع التركيز على ضمان التطبيق الأمثل للتشريعات، وتحقيق مبدأ سيادة القانون، في إطار من التعاون المثمر والبنّاء مع الجهات الحكومية، وصولاً إلى منظومة تشريعية متكاملة تدعم خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة والمستدامة».

دعائم

وتابع: «إن إرساء دعائم الاستدامة والمرونة التشريعية يتطلب إجراء التقييم الذاتي، الذي يعتبر إحدى الأدوات المحورية للرقابة التشريعية، التي تتولاها «اللجنة العليا للتشريعات»، باعتبارها ممارسة جديدة على المستوى المحلي والإقليمي والدولي، بما تتضمنه من نظم موجهة لمتابعة التزام الجهات الحكومية باتخاذ الإجراءات التنظيمية وتوفير الأدوات والموارد اللازمة لوضع التشريعات المعنية بتنفيذها موضع التطبيق، مع ضمان حسن تنفيذها لتلك التشريعات وتحقيق الأهداف المرجوة من سنّها، فضلاً عن تعزيز جهود الجهات الحكومية في خلق بيئة متماسكة أساسها التشريع وسيادة القانون، تتواءم مع الخطط الاستراتيجية للإمارة التي تسعى إلى بناء مجتمع متناغم، متلاحم وسعيد».

مسؤوليات

وقال أحمد بن مسحار: انطلاقاً من المسؤوليات المنوطة باللجنة العليا للتشريعات، فإنها تعمل على تفعيل دور وحدات الشؤون القانونية لدى الجهات الحكومية في متابعة وتقييم مدى صحة تنفيذ التشريعات المعمول بها لدى تلك الجهات، بالإضافة إلى انتهاجها لمجموعة من أدوات الرقابة التشريعية الأخرى، ومنها مراجعة التشريعات السارية وتنظيم الزيارات الميدانية والرصد والمتابعة للبيانات والمعلومات، بما يصب في خدمة غايات «خطة دبي 2021» في إيجاد حكومة «رائدة، شفافة وموثوقة» تضمن التطبيق العادل والموثوق للقوانين والأنظمة الحكومية وتحقق السعادة للناس والرفاهية للمجتمع. وعملاً بتوجيهات القيادة الرشيدة التي جعلت الاستثمار في الكفاءات والعقول أولوية سامية للحكومة، فإنها أولت اهتماماً بالغاً بتطوير كوادر ماهرة ومؤهلة للاضطلاع بدور فاعل في تعزيز منظومة الرقابة التشريعية. ومدفوعين برؤية طموحة لتطوير تشريعات تواكب العصر وتحاكي المستقبل، خطونا بالفعل خطوات متقدّمة على درب تحديث التشريعات الداعمة لعملية إعادة صياغة وصناعة منظومة العمل الحكومي، وفق متطلبات المرحلة الراهنة والمستقبلية. وفي هذا الإطار، قمنا بتطوير مبادرة «التشريعات التوجيهية المفتوحة والمرنة»، التي تمثل أول مشروع تفاعلي للتشريع في العالم تتيح للقطاعات كافة، ولا سيما التجارية منها بالمشاركة بشكل فعال في صناعة التشريعات وخاصة التشريعات التجارية والاقتصادية والمالية القائمة منها والجديدة بكفاءة ومرونة، وذلك لتعزيز ريادة دبي كإحدى المدن الأكثر تطوراً وجذباً في العالم.

أحمد بن مسحار المهيري

وأوضح أن هذه المبادرة جاءت كذلك استجابةً للحاجة الملحة لإيجاد نظام متكامل لصياغة التشريعات في إطار قانوني يتماشى مع التطورات التكنولوجية المتسارعة عالمياً، فضلاً عن تلبية المتطلبات الناشئة نتيجة الثورة الصناعية الرابعة، التي تمهد الطريق أمام الوصول إلى مرحلة جديدة من التميز في العمل الحكومي.

أحمد بن مسحار: توظيف تقنيات الثورة الصناعية الرابعة للارتقاء بالمجتمع

جاهزية للمستقبل

قال أحمد بن مسحار: نضع جلّ تركيزنا على تعزيز التعاون والتكامل بين القطاعين العام والخاص في إرساء دعائم متينة لتحديث المنظومة التشريعية وتوفير تشريعات مستدامة ومتوازنة تلبي متطلبات مسيرة التنمية الشاملة في دبي وتدعم الطموحات الوطنية في تعزيز مرونة التشريعات، وفق رؤية استباقية تجعل من إمارة دبي ودولة الإمارات العربية المتحدة في مصاف الأمم الأكثر جاهزيةً واستعداداً للمستقبل.

جهات حكومية

تشريعات دبي تحاكي الواقع وتستشرف المستقبل

العنود العامري: تعزيز منظومة تشريعية متكاملة لإمارة دبي

دبي-البيان

عملت اللجنة العليا للتشريعات في دبي منذ إنشائها على إقرار مجموعة من المبادئ والمعايير التي يجب أن تتسم بها تشريعات الإمارة، ومن أهمها، المرونة والانفتاح، والشفافية، والمساواة، والعدالة، والفعالية، والوضوح، والتناغم والانسجام مع التوجيهات العليا للحكومة وسياساتها، واحترام دولة القانون والمؤسسات وقواعد الحوكمة والالتزام، بهدف توفير تشريعات ريادية تحاكي الواقع وتستشرف المستقبل.

وقالت العنود ثابت العامري قانوني أول / رئيس قسم تشريعات الأمن العام والصحة والسلامة العامة في اللجنة العليا للتشريعات: «انطلاقاً من هذه المبادئ والمعايير، وتقديراً منها لتكامل الأدوار بين كافة الجهات المعنيّة بالعمل الحكومي، عززت اللجنة العليا للتشريعات جسور التواصل مع الجهات المعنية بالمنظومة التشريعية، بهدف تكثيف الجهود لتطوير العملية التشريعية على نحو يكفل تحقيق الشروط الموضوعية والواقعية. كما قامت اللجنة وتنفيذاً لاختصاصاتها في ضمان التطبيق السليم للتشريعات في الإمارة بشكل منظّم ومدروس، بوضع سياسة عامة للرقابة على حسن تنفيذ التشريعات بالتنسيق مع الجهات المعنيّة، روعي في وضعها تحقيق رؤية القيادة العليا في ضمان حسن تطبيق التشريعات، وخلق البيئة القانونية اللازمة لتعزيز التنمية المستدامة في الإمارة، وذلك من خلال إيجاد قواعد وأطر واضحة ومحددة تضمن وجود رقابة فاعلة، تستند إلى منهجية علمية وعملية قادرة على كفالة صحة تطبيق الجهات الحكومية للتشريعات، قوامها تأهيل وتدريب الموظفين المنوط بهم متابعتها، وبناء شراكات استراتيجية مع الجهات المعنيّة».

صياغة

وأضافت: «برز في الآونة الأخيرة دور الجهات المعنيّة بإعداد وصياغة التشريعات في معظم دول العالم، باعتبارها الأجهزة المسؤولة عن رسم ووضع الخطط الرامية إلى القيام بالأدوار التشريعية التي تدعم التوجهات الحكومية، المتمثلة في خططها الاستراتيجية وسياساتها العامة، وتمكين ودعم مكونات الجهاز الحكومي من النهوض بالمهام المنوطة بها وتحقيق الأهداف والغايات التي تسعى لتحقيقها، في بناء مجتمعات مزدهرة ومتطورة، وذلك من خلال إعداد تشريعات تنظم كافة مناحي الحياة الاقتصادية والاجتماعية».

تخصص

وتابعت: «إن أهمية إيجاد جهات متخصصة بإعداد وصياغة التشريعات تكمن في تفعيل دورها الأساسي في ترجمة التوجهات الحالية والمستقبلية، وتحديد الأولويات والاحتياجات المتغيرة للمجتمع بالتزامن مع مسيرة التطور والتغيير الذي يشهده العالم في شتى المجالات. ولعلّ المسؤولية الأبرز التي تمت إناطتها بهذه الجهات، تتمثل في إعداد التشريعات والرقابة على حسن تنفيذها، وذلك من خلال تكليفها باقتراح وإعداد التشريعات، وتوجيه وإرشاد الجهات الحكومية ومكوّنات المجتمع لما فيه تحقيق الصالح العام، بالإضافة إلى توعية وتثقيف أفراد المجتمع بالتشريعات السارية».

العنود العامري

صورة وتاريخ

مرسوم إنشاء اللجنة العليا للتشريعات في دبي

دبي-البيان

بهدف مواكبة التشريعات في إمارة دبي لخططها التنموية الطموحة والمستدامة، وإيجاد جهاز متخصص بالصناعة التشريعية، أصدر صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم نائب رئيس الدولة، رئيس مجلس الوزراء، رعاه الله، بصفته حاكماً لإمارة دبي، المرسوم رقم «23» لسنة 2014 بشأن اللجنة العليا للتشريعات في إمارة دبي.

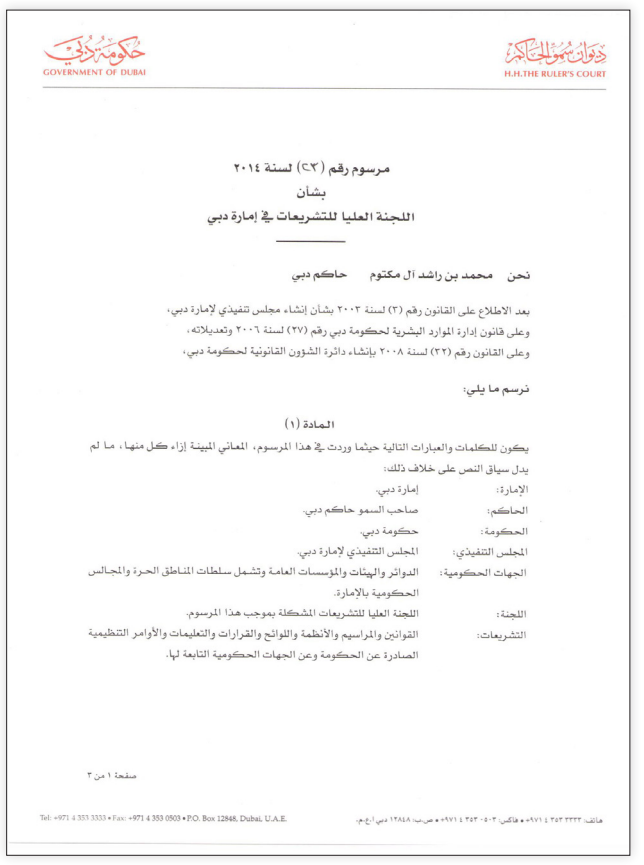

حكومة دبي
GOVERNMENT OF DUBAI

ديوان سمو الحاكم
H.H.THE RULER'S COURT

مرسوم رقم (٢٣) لسنة ٢٠١٤
بشأن
اللجنة العليا للتشريعات في إمارة دبي

نحن محمد بن راشد آل مكتوم حاكم دبي

بعد الاطلاع على القانون رقم (٣) لسنة ٢٠٠٣ بشأن إنشاء مجلس تنفيذي لإمارة دبي،
وعلى قانون إدارة الموارد البشرية لحكومة دبي رقم (٢٧) لسنة ٢٠٠٦ وتعديلاته،
وعلى القانون رقم (٣٢) لسنة ٢٠٠٨ بإنشاء دائرة الشؤون القانونية لحكومة دبي،

نرسم ما يلي:

المادة (١)

يكون للكلمات والعبارات التالية حيثما وردت في هذا المرسوم، المعاني المبينة إزاء كل منها، ما لم يدل سياق النص على خلاف ذلك:

الإمارة: إمارة دبي.
الحاكم: صاحب السمو حاكم دبي.
الحكومة: حكومة دبي.
المجلس التنفيذي: المجلس التنفيذي لإمارة دبي.
الجهات الحكومية: الدوائر والهيئات والمؤسسات العامة وتشمل سلطات المناطق الحرة والمجالس الحكومية بالإمارة.
اللجنة: اللجنة العليا للتشريعات المشكلة بموجب هذا المرسوم.
التشريعات: القوانين والمراسيم والأنظمة واللوائح والقرارات والتعليمات والأوامر التنظيمية الصادرة عن الحكومة وعن الجهات الحكومية التابعة لها.

صفحة ١ من ٣

Tel: +971 4 353 3333 • Fax: +971 4 353 0503 • P.O. Box 12848, Dubai, U.A.E.

السياسات الحكومية تدعم استدامة التشريعات وضمان جودتها

دبي-البيان

تعرف السياسة الحكومية بأنها الوسيلة التي تنتهجها الحكومات لترجمة أولوياتها الاستراتيجية، وذلك من خلال اعتماد مجموعة متسقة ومتناسقة من البرامج والمشاريع اللازمة لتنفيذ أهدافها وغاياتها الاستراتيجية، وتبني المبادرات ومعالجة الإشكاليات التي قد تظهر في أي من الشؤون الحيوية والمهمة المرتبطة بالقطاعات الاقتصادية والاجتماعية في المجتمع، كالشؤون المالية أو الاستثمارية أو البيئية أو السياحية أو التعليمية أو الصحية وغيرها، التي تضطلع الحكومة بتنظيمها والإشراف عليها، حيث تسعى من خلال اعتماد وتوظيف وسائل وتقنيات معينة إلى إحداث تغيير للوصول إلى الغايات المرجو تحقيقها من تبني وإطلاق السياسات الحكومية، بدءاً من عملية تحديد الأهداف التي تُعد من الأمور المهمة لوضع الإطار العام للسياسة، ومعرفة النتائج المتوقع تحقيقها من إقرارها، مروراً بتطوير قاعدة الأدلة الخاصة بالسياسة، وتحديد وتقييم الخيارات المتاحة، وصولاً إلى تصميم السياسة، وإجراء تحليل شامل للتحقق من مدى الحاجة إلى القيام بتدخل تشريعي، لوضع هذه السياسة موضع التطبيق، من عدمه.

مراكز متقدمة

وقال المستشار طارق خميس أبو سليم في اللجنة العليا للتشريعات: «إن وصول دولة الإمارات العربية المتحدة إلى مراكز متقدمة ضمن مؤشر التنافسية العالمي، ما هو إلا نتاج لإطلاق حزمة من السياسات الحكومية، وفق منهجيات واضحة ومبتكرة، مواكبة لأفضل الممارسات العالمية، لذا أولت القيادة الرشيدة في الدولة اهتماماً بالغاً في إعداد السياسات الحكومية، ومراجعتها وتطويرها، بما يضمن مواءمتها مع الأهداف الإستراتيجية، التي رسمتها، وجعلها قابلة للقياس والتطبيق، على نحو يرسخ النهج الحكومي الذي تتميز به الدولة، ويعكس التطور اللافت في منظومة العمل الحكومي ومخرجاتها».

أهداف

وأضاف: «إن تنفيذ السياسات الحكومية يكون من خلال تبني مجموعة من البرامج والخطط والمبادرات، التي يمكن بواسطتها تحقيق الأهداف التي أقرت لأجلها تلك السياسات، وفي كثير من الأحيان، يتطلب تنفيذ هذه السياسات وتحقيق الأهداف المرجوة منها إصدار تشريعات يتم بموجبها منح الجهات الحكومية القائمة على تنفيذ تلك السياسات أساساً قانونياً يمكن الركون إليه لوضعها موضع التطبيق، ذلك أن السياسات الحكومية قد تشتمل على إنشاء كيانات جديدة، أو إضافة اختصاصات جديدة للجهات الحكومية القائمة والمعنية بتطبيقها، أو تأتي تنفيذاً لمعاهدات أو اتفاقيات دولية تكون الدولة طرفاً فيها أو منضمة إليها، أو أن يتطلب تنفيذها تعديلاً على تشريع قائم، لذلك فقد كان من الأهمية إصدار التشريعات التي من شأنها بلورة ودعم تلك السياسات بالجودة المرجوّة والكفاءة العالية».

تطور المجتمعات

وتابع: «قيل إن التعرف على مدى تطور أي مجتمع من المجتمعات، يكون من خلال الاطلاع على السياسات الحكومية المعتمدة والتشريعات السارية فيه، فتطور المجتمعات يقاس بمدى تطور تشريعاته، وهذا التطور لا يتحقق إلا إذا كانت تلك التشريعات متسمة بالكفاءة والفاعلية، وقدرتها على مواكبة التطور الذي تفرزه نواحي الحياة المختلفة، وترسيخ مبادئ الحوكمة الرشيدة، وسيادة القانون، واستدامة التشريعات، والوصول إلى أعلى درجات النزاهة والشفافية، وتحقيق العدالة والمساواة وتكافؤ الفرص بين أفراد المجتمع وفئاته».

وأوضح المستشار طارق خميس أبو سليم «أن من بين أهم الغايات التي تسعى إليها الجهات الحكومية عند إقرار أي من السياسات الحكومية المتعلقة باختصاصاتها، هو ضمان حسن تنفيذ هذه السياسات، بما يحقق الأهداف التي وضعت لأجل تحقيقها، لذلك فقد كان لزاماً أن تكون التشريعات الصادرة تنفيذاً لهذه السياسات، واضحة وصريحة تؤدي إلى الوصول إلى النتائج المتوقعة من إقرارها، وتعالج الإشكاليات وتحقق الغايات التي وضعت تلك السياسات لأجلها، فالتشريع، ما هو إلا أداة تسعى من خلالها الجهات الحكومية على اختلاف اختصاصاتها إلى تحقيق أهدافها الاستراتيجية، للوصول إلى أكبر قدر من الفائدة بإصدارها لهذا التشريع، وهذا الأمر ينطبق على كافة التشريعات مهما اختلفت مرتبتها في الهرم التشريعي، من هنا جاءت فكرة استدامة التشريعات، كداعم أساسي في تعزيز مبدأ سيادة القانون، ومؤداه، هو أن تلتزم الدولة بضمان أكبر قدر من الثبات النسبي في التشريعات التي تصدر عنها، بما يحقق الاستقرار في الأوضاع والمراكز القانونية التي نشأت في ظل هذه التشريعات، وبما يؤدي إلى تعزيز ثقة الأفراد بالتشريعات السارية، ولا يمكن لهذا الأمر أن يتحقق إلا بإقرار تشريعات واضحة ومفهومة وقابلة للتطبيق، لا تخضع للتعديل أو التبديل المتكرر، فالاستدامة التشريعية شرط جوهري يتم من خلاله ضمان جودة القانون وصلاحيته للتطبيق».

منهجية واضحة

وقال إن عملية تحويل السياسات إلى تشريعات قابلة للتنفيذ، تستوجب اعتماد منهجية واضحة ومحددة، وتتطلب اتباع العديد من الخطوات التي تتوزع فيها الأدوار بين الجهة الحكومية المعنية بتطبيق السياسة، من جانب، والجهة المعنية بإعداد وصياغة التشريع، من جانب آخر، لذا فإنه وانطلاقاً من قرار سمو رئيس المجلس التنفيذي رقم «12» لسنة 2014 بشأن اعتماد نظام عمل اللجنة العليا للتشريعات في إمارة دبي، ودليل السياسات الحكومية في إمارة دبي، فقد انتهجت إمارة دبي طريقاً واضحاً في ترجمة السياسات الحكومية إلى تشريعات تحقق الأهداف والغايات المرجوة من إقرارها، إذ يمكن حصر هذه المنهجية بعدة خطوات، تبدأ بإعداد دراسة مبدئية تتضمن سياسة شاملة للمواضيع والمسائل التي تقترح الجهة الحكومية المعنية إصدارها في شكل تشريع، وفقاً للنماذج والمعايير المعتمدة لدى اللجنة العليا للتشريعات في هذا الخصوص، بحيث تكون تلك الدراسة مشتملة على العناصر الرئيسية والأحكام الموضوعية المتعلقة بمشروع التشريع المقترح، ومن ثم تقوم الجهة الحكومية المعنية بتنفيذ السياسة بعرضها على اللجنة العليا للتشريعات لدراستها وتقييمها، تمهيداً لإقرارها والموافقة المبدئية عليها، أو إبداء أي ملاحظات بشأنها، بعد ذلك تتولى الجهة الحكومية، بعد صدور موافقة اللجنة المبدئية على السياسة، البدء في عملية إعداد وصياغة السياسة المعتمدة في شكل تشريع، وعرضه على اللجنة خلال أسبوعين من تاريخ صدور الموافقة المبدئية، مرفقاً به السياسة المعتمدة ومشروع التشريع والمستندات المتعلقة به، ثم تتولى اللجنة دراسة مشروع التشريع، وما تضمنه من مقترحات وأحكام من الناحية الفنية، وإدخال ما تراه من تعديلات عليها، بالتشاور والتنسيق مع الجهة الحكومية طالبة التشريع، والتحقق من عدم تعارضه مع التشريعات والمبادئ القانونية السارية في الدولة، واستيفائه لمعايير الصياغة القانونية، ثم تقوم اللجنة بعد ذلك بعرض مشروع التشريع على الجهات الحكومية المعنية لإبداء ملاحظاتها خلال المدة التي تحددها، للوصول إلى صيغة توافقية بشأنه، ليصار إلى إقرار التشريع بصيغته النهائية، واتخاذ الإجراءات اللازمة لاعتماده وإصداره من السلطة المختصة.

آثار إيجابية

وقال المستشار طارق خميس أبو سليم «إن من بين الآثار الإيجابية لاستقرار السياسات الحكومية هو ضمان الاستدامة في القطاعات التي أقرت لأجلها، فعلى سبيل المثال، إذا كانت السياسة تتعلق بالقطاع الاجتماعي، فإن آثار الاستدامة التي تحدثها السياسة على النسيج الاجتماعي، يشمل الرفاه والرضا على مستوى الحياة، وأما آثار الاستدامة على القطاع الاقتصادي، فتشمل النشاط والنمو الاقتصادي، وزيادة فرص العمل، ورفع المؤشرات الاقتصادية، من هنا فإن ما تحدثه السياسة من استدامة في القطاعات المختلفة، ينعكس إيجاباً على التشريعات المنظمة لتلك القطاعات، بما يضمن استدامتها وجودتها، متى كانت هذه التشريعات، تلبي احتياجات الجهة الحكومية المنظمة لهذا القطاع، وتوفر بيئة تنظيمية مستقرة تنطبق عليها معايير الحوكمة القائمة على سيادة القانون، والشفافية، والاستجابة، والكفاءة، والفعالية، والوصول إلى ما يسمى بـ«التشريعات التشاركية» من خلال إيجاد لغة مشتركة، وقنوات تواصل بين الجهات الحكومية المعنية بتطبيق التشريع، من جهة، والقطاع الخاص والأفراد ومنظمات المجتمع المدني، من جهة أخرى، بحيث يكون ذلك كله، باتباع المعايير الحاكمة لصناعة التشريعات، لما لها من انعكاسٍ إيجابي في إعداد وصياغة التشريع، وتحقيق الأهداف المرجوة من إصداره، باعتبارها الضامن الرئيس لجودة التشريع، وزيادة كفاءته وفاعليته».

التشريعات الاقتصادية

وقال المستشار طارق خميس أبو سليم، الاستدامة التشريعية في القطاع الاقتصادي، على سبيل المثال، تمكن المستثمرين من التخطيط لاستثماراتهم وأعمالهم بدرجة عالية من الثقة بالبيئة التشريعية والاستثمارية، وتضمن استمرارية الأنشطة الاقتصادية، وتدعم قدرتها على النمو الاقتصادي، وحساب الأعباء المالية المترتبة على إقامة المشروع الاستثماري بما يضمن ديمومته، وتقليل التكاليف المالية غير المبررة، في حين أن الاستدامة التشريعية في القطاع الاجتماعي، ستؤدي إلى تحقيق العدالة والمساواة في الحقوق والواجبات بين أفراد المجتمع، على اختلاف احتياجاتهم وأوضاعهم الاجتماعية والاقتصادية، ومعتقداتهم الدينية، كما تحقق تكافؤ الفرص بين متلقي الخدمات الحكومية من صحة وتعليم وعمل وخدمات إسكانية، أما الاستدامة التشريعية في القطاع المالي، فإنها ستؤدي إلى ثبات في إجراءات المعاملات المالية واستقرار الأسواق.

جودة

وعلى نحو موازٍ لما يمثله استقرار السياسات الحكومية من آثار إيجابية في استدامة التشريعات في مختلف القطاعات، فإنها تؤدي كذلك إلى ضمان جودة التشريعات، سواء كان ذلك من نواحٍ شكلية تتعلق بشكل التشريع، أو من نواحٍ موضوعية، تتعلق بجوهر التشريع، بحيث تشمل السمات الشكلية للتشريع الجيد، ضمان حسن صياغته، وبساطته ويسره، من حيث انتقاء واختيار الألفاظ، وبناء القاعدة القانونية، وجزالة التعبير، وضمان أهلية القائمين على صياغة التشريع.

وأما السمات الموضوعية لجودة التشريعات، فهي تتعلق بشمولية التشريع، وسهولة تطبيقه، وتوافقه واتساقه وتكامله، إذ تقضي شمولية التشريع، بوجوب أن يحتوي التشريع على كافة المسائل المتعلقة بموضوعه والإحاطة بها بشكل كامل، ضمن نسق متناغم ومتوافق ومتكامل، دون تعارض بين أحكامه، وتجنب أي فراغ تشريعي عند تنظيم موضوعه، بحيث يستوفي التشريع كافة ما يلزم لتطبيق أحكامه على نحو يحقق غاياته وأهدافه، ففكرة الشمولية التي يجب أن يتصف بها التشريع لا تتنافى عند إحالة التشريع ذاته في تنظيم بعض المسائل المتعلقة بموضوعه إلى تشريعات أخرى، أو عندما يفوّض سلطة معينة في إصدار لوائح لتنفيذ بعض أحكامه.

سمات

وأما سهولة تطبيق التشريع، كواحدة من سمات التشريع الجيد، فمفادها أن تتم صياغة التشريع على نحو تسهل معها عملية تطبيقه سواء من المخاطبين بأحكامه أو المعنيين بتطبيقه، وهذا يستوجب أن تكون نصوص التشريع واضحة ودقيقة لا لبس ولا غموض فيها، وأن يتهيأ للمخاطبين بأحكامه تحقيق مصالحهم بسهولة وبأقل قدر من الجهد والعناء، وهذه الصفة ستقلل إلى حد كبير من احتمالات الاختلاف في تفسير نصوص التشريع أو تأويلها عند تطبيقها، فمن أهم الأمور التي تساعد على تحقيق السهولة في تطبيق التشريع وفهمه، تجنب الإحالة في بيان بعض المسائل التي ينظمها التشريع إلى تشريعات أخرى ليتم الرجوع إليها لمعرفة أحكام المسألة موضوع الإحالة. وقد يزيد من الأمر صعوبة أن تكون صياغة كلا التشريعين «المحيل والمحال إليه» مختلفة في المنهج والأسلوب، وهو الأمر الذي سيزيد من صعوبة تطبيق الأحكام المتعلقة بهذه المسألة.

بنية مرنة تدعم «الذكاء الاصطناعي»

قال المستشار طارق خميس أبو سليم: انطلاقاً من ترسيخ مفهوم استدامة التشريعات، وحرصاً من اللجنة العليا للتشريعات في إمارة دبي، على تطوير العملية التشريعية وتحسين ورفع جودة التشريعات وكفاءتها، وبناء منظومة قانونية تتواءم مع التطلعات المستقبلية لإمارة دبي وطموحاتها، ويتوافق مع خططها وبرامجها الاستراتيجية، وتوفير بنية تشريعية متينة تواكب المتغيرات، وتدعم تطبيق الذكاء الاصطناعي واستشراف المستقبل في مختلف المجالات، فقد دأبت اللجنة، ومنذ نشأتها بموجب المرسوم رقم «23» لسنة 2014، على إعداد ودراسة التشريعات التي تكون متسقة ومنسجمة مع السياسات العامة التي تقرها الجهات الحكومية المعنية بتنظيم قطاع معين، بغرض الوصول إلى أعلى درجات الدقة والشفافية، وضمان حسن تنفيذ التشريعات، وكفاءتها وفعاليتها، بما يحقق مصالح الناس، على اختلاف فئاتهم، مستنيرة في ذلك بمقولة صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، نائب رئيس الدولة، رئيس مجلس الوزراء، حاكم دبي، رعاه الله، باعتبارها نبراساً حقيقياً في استدامة التشريعات، وطريقاً تنتهجه لتحسين التشريعات وزيادة جودتها، «لا ترى الحكومة الإيجابية في صياغة التشريعات واقتراح القوانين هدفاً بحد ذاته، بل وسيلة لإسعاد الناس وتحقيق مصالحهم، لذا فإن تعارض القانون مع مصلحة الناس، فإنها تغيّره».

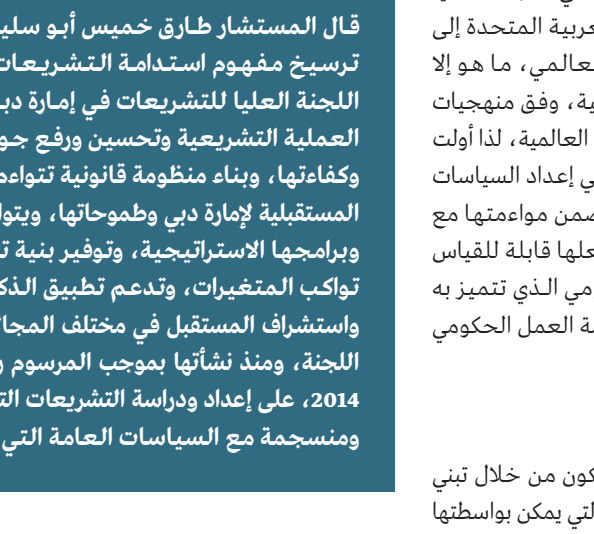

طارق أبو سليم

491
عدداً للجريدة الرسمية لحكومة دبي تم إصداره حتى اليوم

22
مذكرة تفاهم واتفاقية تعاون وقعتها «العليا للتشريعات» مع الجهات الحكومية

24
ملحقاً تشريعياً تم إصداره حتى اليوم

19
تشريعاً في شؤون المناطق الحرة ومناطق التطوير الخاصة

بناء كوادر مستدامة لدعم العملية التشريعية

دبي-البيان

يعتبر العمل التشريعي، من أكثر الأعمال تعقيداً للعاملين في المجال القانوني بشكل عام، وهو ما يؤكد عليه غالب، إن لم يكن جميع من خاض تجربة هذا العمل، إذ يتطلب ممن يمارس العمل التشريعي، الإحاطة بجميع الجوانب التي سيؤثر فيها مشروع التشريع بشكل مباشر وغير مباشر، والدراية بالسبل والوسائل الكفيلة بتحقيق انسجام مشروع التشريع الجديد، مع التشريعات النافذة، ووضعه بالصورة الصحيحة والسليمة، التي تحقق الغايات التي من أجلها وضع هذا التشريع الحديث، وبما يتواكب مع المتغيرات المعاصرة، ويتوافق مع الرؤية المستقبلية.

ولذلك، يواجه من بدأ رحلته في هذا المحيط، وخصوصاً الشباب منهم، عناء التعرف إلى كيفية الإبحار على سطحه، وخوض غماره التي لم تكشفها أو تبين ملامحها مساقات التعليم التي درسها خلال المراحل الجامعية الأولى، ولعل هذا الواقع، ما قادنا إلى كتابة هذا الموضوع، الذي نسلط من خلاله الضوء بشكل موجز، على الوسائل والطرق التي تساعد الكوادر الشابة التي بدأت العمل التشريعي، على اللحاق بركب الكوادر ذات الكفاءة العالية والخبرة الطويلة والمعرفة العميقة، وكيف تصبح هذه الكوادر مستقبلاً حجر الزاوية في العمل التشريعي، ويحقق استدامة الكوادر البشرية، ذات الكفاءات والمهارات في دعم العملية التشريعية في دبي.

عناصر

وقال الدكتور سعود المنصوري مدير إدارة الفتوى والرأي القانوني في اللجنة العليا للتشريعات: «يعتمد العمل التشريعي على العديد من العناصر، ولعل من أهمها: إظهار غايات ومقاصد المشرع من خلال التشريع والأحكام التي تضمنها، بما يواكب التطورات المعاصرة التي تشهدها الإمارة، وبما يتوافق مع الرؤى المستقبلية لها، وكذلك المراجعة المستمرة للتشريع، للوقوف على فاعليته، واستشعار المتغيرات من مختلف المجالات ذات العلاقة بشكل مباشر وغير مباشر، بما يسهم في تحديد أوجه تحسين أحكامه. فهذه العناصر، وإن كانت تتميز كل منها عن الأخرى، إلا أنها متشابهة في اعتمادها وتجسيدها على أرض الواقع، على عمل الكوادر البشرية ذات الكفاءة المتسلحة بالمعرفة المستمرة والمتنوعة، والمهارة التي صُقلت من خلال التدريب الفعال، وتجارب العمل المختلفة، والعمل جنباً إلى جنب مع ذوي الخبرة».

توجيهات

وأضاف: «تميز هذه الكوادر البشرية والمحافظة على استدامتها في العمل التشريعي، يأتي نتيجةً لتوجيهات القيادة الرشيدة في دولة الإمارات العربية المتحدة، وتجسيداً لما قاله صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم إمارة دبي، رعاه الله «إن الاستثمار في الإنسان، هو الأعظم فائدة والأكثر عائداً». وهذا ما أكد عليه سمو الشيخ مكتوم بن محمد بن راشد آل مكتوم نائب حاكم دبي، رئيس اللجنة العليا للتشريعات، حين قال: «تعلمت من مدرسة محمد بن راشد، أن التنمية أساسها الاستثمار في قدرات الناس، من خلال تبنّي أشخاص يتمتعون بقدرات حقيقية، يَتحدَّون أنفسهم لتحقيق ما هو أفضل لنا، وأن الاستثمار الحقيقي، هو الاستثمار بالإنسان وبقيمته وبأفكاره وإبداعاته».

المعرفة القانونية

وأضاف: «من هذا المنطلق، وحرصاً منها على استدامة هذه الكفاءات، خصّصت اللجنة العليا للتشريعات، من خلال أمانتها العامة، العديد من المنشورات القانونية، والبرامج التدريبية المتمثلة بالدورات والورش الهادفة إلى نشر المعرفة القانونية بشكل عام، والتشريعية بشكل خاص، بين الكوادر البشرية القانونية العاملة لدى الجهات الحكومية، والتي من خلالها تنقل خبرات، وتعرض تجارب العمل التشريعي من ذوي الكفاءة والخبرة من القانونيين العاملين في الأمانة العامة، إلى أقرانهم في الجهات الحكومية، بالإضافة إلى دور فرق عملها، التي تُشكل لغايات إعداد مشروعات التشريعات، ودراسة طلبات الرأي القانوني الواردة من الجهات الحكومية، وكذلك التي تعمل على إعداد تقارير الرقابة التشريعية الصادرة عن الأمانة العامة للجنة العليا للتشريعات. فهذا التنوع في مهام فرق العمل المشتركة، التي جمعت ذوي الخبرة والكفاءة من الأمانة العامة، مع الكوادر القانونية الشابة لدى الجهات الحكومية المعنية، أتاحت الفرصة لنقل خبرات وخلاصات التجارب الناجحة إلى هذه الكوادر الشابة، بالإضافة إلى إتاحة الفرصة لهذه الكوادر من ممارسة أعمال قانونية مختلفة».

سعود المنصوري

استدامة

قال الدكتور سعود المنصوري «إن هذه الوسائل والطرق، وغيرها التي لم يتم ذكرها في هذا الموضوع، تقود الكوادر القانونية الشابة، إلى اكتساب خلاصة خبرات الكوادر القانونية ذات الكفاءة والخبرة في العمل القانوني بشكل عام، والعمل التشريعي بشكل خاص، وهو الأمر الذي يدعم استدامة الكوادر البشرية الماهرة في العمل التشريعي».

استمرارية

وتابع: «هذا من جانب، ومن جانب آخر، يجب على الكوادر القانونية الشابة، المحافظة على استمراريتها في البحث والاطلاع على مصادر المعرفة القانونية، من مبادئ المحاكم الاتحادية العليا، ومحاكم التمييز بدبي، والكتب والمقالات القانونية، والاطلاع على التشريعات الحديثة الصادرة في الدول العربية والأجنبية، بذلك، لا يتوقف تحديث المعلومات لدى القانوني، وتوسيع مداركه القانونية. وكذلك من الطرق المهمة التي تُساعد على سرعة استرجاع المعلومات، تدوين القانوني لاستنباطاته واستنتاجاته القانونية، وحسن ترتيبها ضمن ملفات إلكترونية أو مكتوبة، أياً كانت الوسيلة التي يُفضلها، وتسهم في ترتيب أفكاره، فهذه الاستنباطات والاستنتاجات، تتزايد وتتنوع مع مرور الوقت الذي يُمضيه القانوني في أعماله القانونية بشكل عام، والتشريعية والاستشارية بشكل خاص، والتي قد تقوده إلى إصدار كتابات قانونية له مستقبلاً، يُسلط فيها الضوء على بعض هذه الاستنتاجات، التي توصل إليها خلال عمله القانوني. كما تُسهل هذه الوسيلة لذوي الخبرة من نقل خلاصات تجاربها بشكل أدق وأشمل، إلى الكوادر القانونية الشابة، التي بدأت عملها القانوني حديثاً، مع أهمية تسخير الوسائل التقنية لتحقيق هذه الغاية».

خبرات

وأوضح الدكتور سعود المنصوري «أن القانوني القائم على أداء مهام إعداد مشاريع التشريعات، في حاجه إلى تطوير محصلته من المفردات اللغوية، التي تدعم صياغته لنصوص هذه التشريعات، وفي ضبط أحكامها، وتوجيهها نحو الغايات التي رسمت من أجلها».

د. يحيى العدوان*

لغة القانون

الصياغة التشريعية

تعتبر «الصياغة التشريعية» الأداة التي يستطيع من خلالها الصائغ إيصال المقصود من التشريع والغاية منه، وذلك من خلال فهم إرادة المشرع وتجسيدها بعبارات وجمل قانونية بأسلوب يجعل تحقيق الهدف من تشريعها ممكناً وواقعاً في إطار المصلحة العامة، ويمكن تعريف الصياغة التشريعية بأنها: «تهيئة القواعد القانونية وبناؤها على هيئة مخصوصة وفقاً لقواعد مضبوطة وذلك تلبية لحاجة تستدعي التنظيم في المجتمع على نحو ملزم».

وتنقسم الصياغة التشريعية إلى العديد من الأنواع، ومن أهمها الصياغة الجامدة والصياغة المرنة، فمتى تم التعبير عن الحكم بألفاظ وعبارات محددة لا تحتمل التأويل اعتبرت الصياغة جامدة، ومتى تم التعبير عن الحكم بألفاظ وعبارات واسعة المعنى تعطي القائم على تطبيقها سلطة تقديرية في إنزال حكمها بصورة مختلفة تبعاً لتباين الظروف والملابسات تعتبر صياغة مرنة.

إن لكل من الصياغة الجامدة والمرنة مزاياها وعيوبها، فمن مزايا الصياغة الجامدة أنها تؤدي إلى ضمان وحدة تفسير النص القانوني وعدم الاجتهاد في تحديد دلالاته، وتؤدي إلى استقرار المعاملات وسهولة الفصل في المنازعات، وفي المقابل يُعاب عليها أنها لا تتصدى للعديد من الظروف والوقائع المستجدة، وأنها بسبب جمودها تعجز عن ملاحقة التطورات والمتغيرات التي يشهدها المجتمع، أما الصياغة المرنة فهي وإن كانت تحقق عدالة أكثر في التطبيق كونها تأخذ في الحسبان الظروف والوقائع المستجدة، إلا أنها تفتح المجال واسعاً للاجتهاد، وهو الأمر الذي قد يؤدي إلى المساس بالمراكز القانونية.

والواقع أن الصائغ بحاجة إلى استخدام هذين النوعين من الصياغة التشريعية، فهناك أحكام لا بد أن تتم صياغتها في قواعد قانونية منضبطة، كالتشريعات العقابية، نظراً لتعلقها بمصالح أساسية وجوهرية، وبالتالي يجب عدم إفساح المجال للاختلاف حول تطبيقها وتفسيرها، وهناك أحكام لا بد أن تُصاغ بصورة مرنة كالتشريعات المنظمة لتعاملات الأفراد، لتتجاوب مع الظروف المتغيرة وما يستجد من وقائع وأحداث.

*** المستشار في اللجنة العليا للتشريعات**

بنية وقطاعات

التشريعات الرقمية المرنة ركيزة انطلاق نحو المستقبل

دبي-البيان

خطت دولة الإمارات العربية المتحدة خطوات سبّاقة على درب تسخير وتطويع وتوظيف الابتكار التكنولوجي في خدمة مسيرتها التنموية الطموحة، من خلال تبني استراتيجيات واضحة تقود ركب التقدم التكنولوجي الذي جعلته رهانها نحو المستقبل. ويبرز الذكاء الاصطناعي وتقنية «بلوك تشين» والبيانات الرقمية والطباعة ثلاثية الأبعاد والثورة الصناعية الرابعة كدعائم متينة لجعل الإمارات نموذجاً عالمياً رائداً في المواجهة الاستباقية لتحديات الغد، وإرساء دعائم متينة لبناء اقتصاد تنافسي قائم على المعرفة والابتكار والتكنولوجيا لتحقيق سعادة الناس ورفاهيتهم.

وأدركت الدولة أهمية وضع بنية قانونية متطورة تواكب التحولات المتسارعة التي تفرضها التطبيقات التكنولوجية، لتطلق مبادرات نوعية في مجال التطوير التشريعي، ومن بينها «المختبرات التشريعية» التي توفر منصة مثالية ابتكارية متكاملة تتواءم والاستراتيجية الوطنية الهادفة إلى صناعة وتصميم مستقبل التكنولوجيا في العالم، مقدمة بيئة تجريبية آمنة لتشريعات المستقبل التي تتسم بالديناميكية والمرونة.وقال عيسى أحمد عبدالله، مستشار قانوني مساعد، رئيس قسم تشريعات البنية التحتية والتنظيمية الحكومية في اللجنة العليا للتشريعات: «استلهاماً من الرؤية الثاقبة والتوجيهات السديدة لصاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي، رعاه الله، الذي قال: «ريادة المستقبل لا تتحقق إلا باستيعاب التكنولوجيا في شتى المجالات»، تمضي إمارة دبي بخطى ثابتة على درب الريادة لتكون مدينة المستقبل، مدعومةً ببنية تحتية تكنولوجية وتشريعية داعمة للذكاء الاصطناعي والبلوك تشين والحوسبة السحابية وغيرها. ولعلّ أبرز ما يميز تجربة دبي هو قدرتها على تطوير وتحديث التشريعات الداعمة للثورة الصناعية الرابعة، والناظمة للتقنيات الحديثة، فضلاً عن معالجة التحديات القانونية ذات الصلة، والتي نطلق عليها اليوم مصطلح «التحديات القانونية المعاصرة»، والمرتبطة بأمن المعلومات وحفظ الحقوق واحترام الخصوصية وقوانين الملكية الفكرية».

إرساء دعائم متينة لبناء اقتصاد تنافسي قائم على المعرفة والابتكار

تحديات قانونية

وأضاف: «إن التحديات القانونية المعاصرة تفرض علينا وضع خارطة طريق واضحة بمشاركة كافة فئات المجتمع، تهدف إلى تطوير ما يمكن أن نطلق عليه «التشريعات الاستباقية المرنة» القادرة على محاكاة الواقع واستشراف المستقبل. وانطلاقاً من المسؤوليات المنوطة بها في تطوير التشريعات الداعمة لمسار استشراف وصنع المستقبل تبنّت للتشريعات» حزمة من المبادرات النوعية، ومنها مبادرة «دبي 10x»، بما فيها مشروع «التشريعات التوجيهية، المفتوحة والمرنة» التي ترمي إلى إيجاد نظام تشريعي قادر على استيعاب التطورات المحلية والمتغيرات العالمية المرافقة للتقدم التكنولوجي، الذي أثمر عن ممارسات جديدة ومبادرات مبتكرة ومشاريع غير مسبوقة تتطلب وضع أطر متوازنة وديناميكية تلبي احتياجات الأعمال التجارية والصناعات الناشئة في المستقبل، بما يعزز تنافسية دبي على خارطة الاستثمار في التكنولوجيا والابتكار والعلوم.

عيسى أحمد

مدينة المستقبل

وسعياً للمساهمة في جعل دبي مدينة المستقبل التي تسبق المدن المتقدّمة في العالم بـ10 سنوات، قمنا بإنشاء منصة القاعدة الأولية لعملية إشراك المعنيين من الشركات في إبداء ملحوظاتهم على مشروعات «اللجنة العليا للتشريعات»، مانحين إياهم فرصة اقتراح التعديلات على التشريعات القائمة أو اقتراح تشريعات جديدة، والتي من المقرر إطلاقها في بداية عام 2021. ومن جانبها قالت حصة أنور المعولي، قانوني أول، رئيس قسم التشريعات الاقتصادية والاجتماعية في اللجنة العليا للتشريعات: بالتزامن مع توجه العالم في الوقت الراهن نحو تطوير وتبنّي فكرة التشريعات الرقمية، التي تنطوي على إيجاد قواعد وأطر قانونية بسيطة وواضحة ومتاحة عبر المنصات الإلكترونية، ويسهل الوصول إليها واستفادة الأفراد والجهات العامة والخاصة منها في تحقيق مصالحهم ودعم جهودهم في تقديم الخدمات وعملية صنع القرارات، بات لزاماً على اللجنة العليا للتشريعات صياغة التشريعات المستقبلية بطريقة بسيطة تضمن إدارتها ومعالجتها بطريقة رقمية، وهذا يتطلب أيضاً إعادة صياغة التشريعات القائمة بأسلوب واضح وسهل ومباشر.

---

18 تشريعاً في شؤون التعليم والمعرفة

15 تشريعاً في الشؤون الإسلامية والأوقاف والعمل الخيري

15 تشريعاً تم إصدارها في مجال السير والمرور

دليل لإعداد وصياغة التشريعات أحد أهم إصدارات اللجنة العليا للتشريعات

3211 تشريعاً أصدرتها حكومة دبي تعزز مسيرة التنمية

اللجنة العليا للتشريعات THE SUPREME LEGISLATION COMMITTEE | حكومة دبي GOVERNMENT OF DUBAI

أصدرت حكومة دبي منذ العام 1961 حتى الآن 3211 تشريعاً في مختلف المجالات، أسهمت في تلبية متطلبات التنمية المستدامة، وتطوير مختلف القطاعات، وإيجاد حلول مبتكرة لمواكبة متغيرات المستقبل ودفع مسيرة التميز في دبي.

1097 تشريعاً للموارد البشرية للجهات الحكومية

75 تشريعاً للموارد البشرية للجهات غير الحكومية

425 تشريعاً للجهات الحكومية المحلية

5 تشريعات للجهات الحكومية الاتحادية

240 تشريعاً لشؤون البلدية والبيئة والزراعة

189 تشريعاً للطرق والمواصلات

86 تشريعاً للشؤون الصحية والطبية والسلامة العامة

71 تشريعاً للشؤون العقارية

235 تشريعاً لشؤون المؤسسات والشركات

82 تشريعاً للشؤون الاجتماعية

38 تشريعاً للجهات غير الحكومية ومؤسسات النفع العام

154 تشريعاً للشؤون المالية

253 تشريعاً للقضاء والعدل

20 تشريعاً للتخطيط والبناء والتشييد

76 تشريعاً للاقتصاد والاستثمار والتجارة والتسويق التجاري والسياحي

165 تشريعات أخرى

إعداد: وائل نعيم
غرافيك: محمد أبوعبيدة
البيان

مذكرة ورأي

الآراء القانونية تعزّز استدامة التشريعات

دبي-البيان

إن من أهم الأعمال التي تضطلع بها الجهات الحكومية عند مزاولتها لاختصاصاتها المنوطة بها بموجب التشريعات المنشئة لها أو المنظمة لأعمالها، هي تطبيق أحكام التشريعات على الحالات والمسائل التي تواجهها عند قيامها بإدارة المرافق العامة، التي تتولى الإشراف على تشغيلها وتسيير شؤونها، وكان لزاماً عليها أن تكون القرارات الصادرة عن هذه الجهات والإجراءات المتخذة من قبلها في هذا الشأن منسجمة مع أحكام تلك التشريعات، وذلك عملاً بمبدأ «المشروعية» الذي يقضي بخضوع جهة الإدارة لأحكام القانون وأن تكون كافة تصرفاتها متوافقة مع أحكامه.

تطبيق سليم

ولا ريب أن التطبيق السليم لأي تشريع يستلزم أن يكون لدى الجهة الحكومية الإلمام التام بأحكامه، والمعرفة القانونية التي تمكنها من إنزال هذه الأحكام على المسائل والوقائع المستجدة التي تواجهها عند قيامها بالشؤون التي يتناولها هذا التشريع بالتنظيم، ولما كان هذا العمل على جانب كبير من الأهمية ويتطلب القيام به الإحاطة بالنظام القانوني السائد بما يتضمنه من تشريعات مختلفة، والقدرة على فهم النصوص القانونية وتحليلها واستنباط الأحكام منها والقياس عليها، فقد حرصت الحكومات المختلفة على إيجاد جهة حكومية متخصصة تتولى تقديم الدعم القانوني للجهات الحكومية في فهم وتفسير النصوص التشريعية السارية لديها وإبداء الرأي القانوني لهذه الجهات حيال تطبيق هذه النصوص على الوقائع والمسائل التي تحتاج إلى بيان حكم القانون بشأنها.

اختصاصات

وتعتبر اللجنة العليا للتشريعات في إمارة دبي الجهة المختصة بإصدار مذكرات الرأي القانوني للجهات الحكومية، حيث حددت المادة «3» من مرسوم إنشائها رقم «23» لسنة 2014 اختصاصات اللجنة، ومن بينها: «إصدار اللوائح والمذكرات التفسيرية للتشريعات المحلية السارية في الإمارة، وإصدار ونشر الفتاوى القانونية المسببة فيما يتعلق بتفسير أحكام التشريعات، وتقديم الرأي والمشورة القانونية لما يعرض على اللجنة من استفسارات من الحكومة أو الجهات الحكومية بشأن النصوص التشريعية».

دور

وأصدرت اللجنة العليا للتشريعات منذ نشأتها، ووفقاً للدور المنوط بها قانونياً، العديد من الآراء والفتاوى القانونية التي أسهمت في نشر الوعي القانوني لدى الجهات الحكومية في إمارة دبي، وساعدت هذه الجهات في تطبيق التشريعات السارية لديها تطبيقاً سليماً، وهو الأمر الذي عزز الثقة بالعمل الحكومي في الإمارة وأسبغ الصفة القانونية على التصرفات والقرارات الصادرة عن الجهات الحكومية في معرض ممارستها لاختصاصاتها المقررة بموجب التشريعات السارية، وضمن حقوق المتعاملين معها في شتى مجالات العمل الحكومي.

لقد تنوعت وتعددت الآراء والفتاوى الصادرة عن اللجنة العليا للتشريعات في هذا الشأن، تبعاً لتنوع الحالات والاستفسارات القانونية التي أُثيرت من الجهات الحكومية، فمن هذه الآراء ما يتعلق بالشؤون المالية، والاقتصادية، والتنظيمية الحكومية، والصحة، والبيئة، والسلامة العامة، والتعليم، والثقافة، والشؤون الاجتماعية، والوظيفة العامة، والشؤون العقارية، والبنية التحتية، وغيرها من الشؤون والمجالات المرتبطة بالاختصاصات التي تتولاها الجهات الحكومية في إمارة دبي.

فتاوى قانونية

وأقرت اللجنة في الفتاوى القانونية الصادرة عنها العديد من المبادئ، كما أكدت على القواعد العامة والمبادئ المستقرة لدى الفقه والقضاء الإداريين، ومن بين هذه المبادئ اعتبار العلاقة التي تربط الموظف العام بالجهة الحكومية علاقة تنظيمية، تحكمها التشريعات المنظمة لشؤون الوظيفة العامة، فهذه التشريعات هي التي تحدد شروط وأحكام هذه الوظيفة، وكذلك حقوق الموظف وواجباته، ويترتب على اعتبار العلاقة بين الموظف والجهة الحكومية علاقة تنظيمية أن المركز القانوني للموظف هو مركز قانوني عام يجوز تعديله في أي وقت بتشريع جديد يسري عليه دون أن يكون للموظف الحق في الاعتراض على ذلك، شريطة أن يكون الدافع إلى إجراء هذا التعديل تحقيق المصلحة العامة، وليس تحقيق مصالح شخصية تؤثر على المراكز القانونية الخاصة للموظف العام.

حقوق مكتسبة

ومن المبادئ التي أقرتها اللجنة في مجال الوظيفة العامة كذلك مبدأ عدم المساس بالحقوق المكتسبة للموظف، ويقوم هذا المبدأ على أساس أن الحقوق المكتسبة التي يمكن للموظف الاحتجاج بها هي الحقوق التي تكوّنت عناصرها في ظل أوضاع قانونية تبررها وتحميها، وهي الحقوق التي تستند إلى نصوص قانونية صريحة تقرها وتعترف بها، فهذه الحقوق لا يجوز المساس بها إلا بنص تشريعي صريح.

وترتب على الآراء والفتاوى القانونية الصادرة عن اللجنة النهوض بمستوى العمل الحكومي، وتحقيق استدامة التشريعات، بالنظر إلى ما تتضمنه تلك الآراء والفتاوى من اجتهادات قائمة على فهم دقيق واستيعاب سليم للتشريعات السارية، بما تتضمنه من شرح وافٍ لتطبيق القاعدة القانونية، سواء بالنسبة للواقعة التي صدرت المذكرة لأجلها أو بالنسبة لأي واقعة أخرى قد تحدث مستقبلاً، وذلك من خلال وصولها لنتائج قائمة على فهم حقيقة التشريع وإدراك لمقاصد المشرع، فالمذكرات القانونية وجدت لخدمة القانون وتفسيره بما يحقق الغايات التي تم وضعه لأجل تحقيقها، فمهمة مذكرة الرأي القانوني هي تقديم الأدلة التي تبرهن حقيقة مقصد المشرع، وهي الركن الركين والأساس المتين الداعم للتشريع وتحقيق استدامته.

مسؤول وحديث

حكومة دبي.. رؤية عصرية تستشرف المستقبل

تبنّت دبي منذ مطلع القرن الجديد رؤية طموحة نحو المستقبل، ركّزت على بناء اقتصاد تنافسي قائم على المعرفة، وعكست خطة دبي 2021 رغبة الإمارة في تبني تقنيات وأدوات للارتقاء بالأداء الحكومي وجودة الحياة واستباق تحديات المستقبل لتحقيق أعلى درجات السعادة للمجتمع.

ولا شك أن الإمارة أدركت الوتيرة المتسارعة للمتغيرات من حولنا إلى درجة لم تترك فرصة لأدوات السياسات التقليدية لمواكبتها، فالتقنيات المتقدمة في عصر الاقتصاد الرقمي تفرض واقعاً جديداً، كما أن التحولات الكبرى في الاكتشافات والتقدم التكنولوجي التي كنا نتحدث عنها بوصفها مستقبلاً بعيداً، باتت واقعاً ملموساً.

فحتى لا تتخلف الحكومات عن الركب، يجب عليها أن تتنبأ بالمستقبل ومن ثم التكيف بالوتيرة نفسها، مع الحفاظ على مرونتها خاصة في صياغة وتنفيذ سياساتها. وقد تميزت حكومة دبي على مدار العقد الماضي بتقديم خدمات مميزة لمتعامليها، انطلاقاً من رؤية صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء، حاكم دبي، رعاه الله، والتوجيهات السديدة لسمو الشيخ حمدان بن محمد بن راشد آل مكتوم، ولي عهد دبي رئيس المجلس التنفيذي لإمارة دبي، حيث اضطلعت حكومة دبي بدور مهم في تطوير منظومة العمل الحكومي ومخرجاتها من خلال عملية التطوير المستمرة التي طالت مختلف الدوائر والمؤسسات والهيئات الحكومية في دبي، وكان هذا التطوير من المرتكزات التي مكّنت حكومة دبي من تحقيق درجات كفاءة عالية وإنجازات متميزة وفق أفضل المعايير العالمية.

ولا شك في أن الوصول إلى هذه الدرجة من التميز في الأداء الحكومي لم يكن ليتحقق في منأى عن الأهداف الطموحة التي وضعتها الحكومة نصب أعينها، مدعومة بسياسات واعية ومتكاملة يتم ترجمتها إلى أدوات تشريعية وبرامج ومشاريع تستهدف تحقيق أفضل مردود إيجابي على المجتمع وأفراده ومؤسساته.

وقد أرست دبي أسساً متينة لتطوير منظومتها التشريعية وتوفير سياسات حكومية مستدامة ومتوازنة تلبي متطلبات مسيرتها التنموية الشاملة، وقطعت شوطاً طويلاً في مساعيها لتوفير بنية تشريعية حديثة تواكب المسيرة التنموية الطموحة وتدعم التطلعات الرامية إلى بناء مدينة تتمتع بنمو اقتصادي مستدام ومجتمع متلاحم ومتماسك، استناداً إلى دعائم العدل والمساواة والتعايش، بما يلائم مسار التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتطور التكنولوجي والحراك الإبداعي الذي يتطلب إصدار تشريعات جديدة داعمة لاستشراف وصنع المستقبل.

وفي سبيل تحقيق أهدافها، سعت حكومة دبي إلى وضع معايير تحدد عملية تطوير سياستها العامة برؤية عصرية تواكب المتغيرات، من أهمها إعلاء مصلحة الفرد والمجتمع والمساعدة في تلبيتها، وأن يستند تطويرها إلى بيانات موثوقة، وأن تكون ذات غايات واضحة وملتزمة بقيم العدالة والإنصاف في التطبيق، مع إشراك أكبر عدد ممكن من ذوي العلاقة، وعلى رأسهم أفراد المجتمع ومؤسساته في عملية البناء والتطوير والتقدم.

إن منظومة العمل الحكومي في دبي تضع في صدارة أولوياتها ترسيخ مفهوم السعادة والرفاهية كقيمة مجتمعية، الأمر الذي يتطلب تطوير سياسات حكومية مبتكرة تستشرف المستقبل، وتتنبأ بحاجات مجتمعاتها ليشعر كل فرد فيه بأثرها الإيجابي، للخروج بتشريعات تكفل تحقيق غايات «خطة دبي 2021» في إيجاد حكومة رائدة ومتميزة وسبّاقة في تلبية احتياجات المستقبل.

معالي عبد الله محمد البسطي
الأمين العام للمجلس التنفيذي لإمارة دبي

هدف

توفير تشريعات حكومية مستدامة ومتوازنة وتعزيز الثقافة التشريعية

رؤية

تتمثل رؤية اللجنة العليا للتشريعات في إصدار تشريعات تواكب العصر وتحاكي المستقبل

رسالة

دعم مسيرة دبي التنموية من خلال تطوير التشريعات الداعمة لها ومراقبة تنفيذها

مرسوم

إنشاء اللجنة العليا للتشريعات في إمارة دبي بموجب المرسوم رقم «23» لسنة 2014